

ملف المناصرة

أمل فتحي

Amal Fathy

خارج الاحتجاز مصر

مدافعة عن حقوق النساء، صدر بحقها حكم بالسجن بسبب انتقادها تقاعس مصر عن حماية النساء من التحرش الجنسي. أُدينت بتهمتي نشر أخبار كاذبة والإهانة بعد نشرها مقطعًا مصوّرًا على فيسبوك، ورُفعت في مارس/آذار 2020 جميع التدابير الاحترازية المفروضة عليها في قضية إرهاب موازية.

هيومينا.

أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

رقم الملف HM-EG-2026-043

01

القضية في دقيقة

مدافعة عن حقوق النساء، صدر بحقها حكم بالسجن بسبب انتقادها تقاعس مصر عن حماية النساء من التحرش الجنسي. أُدينت بتهمتي نشر أخبار كاذبة والإهانة بعد نشرها مقطعًا مصوّرًا على فيسبوك، ورُفعت في مارس/آذار 2020 جميع التدابير الاحترازية المفروضة عليها في قضية إرهاب موازية.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
تاريخ القبض	**11 مايو/أيار 2018**
الدولة	**مصر**
الحكم	**السجن سنة واحدة تشمل المدة التي قضتها في الحبس (القضية رقم 7991 لسنة 2018، بعد أن خففته محكمة النقض في 11 يناير/كانون الثاني 2022؛ حكم نهائي). ولم يُعلن عن إغلاق القضية رقم 621 لسنة 2018 بتهم الإرهاب، لكن جميع التدابير الاحترازية فيها رُفعت في مارس/آذار 2020.**
التهم	**نشر أخبار كاذبة تمس الأمن القومي** **نشر مواد تخدش الحياء العام** **إهانة الدولة علنًا** **الانضمام إلى جماعة إرهابية** **نشر أخبار كاذبة بهدف الإخلال بالأمن العام والإضرار بالمصالح الوطنية** **استخدام الإنترنت للدعوة إلى ارتكاب أعمال إرهابية**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 الوقف الفوري لكل أشكال المضايقة والاستدعاء والمراقبة والتهديد ضد أسرة أمل فتحي.

02 الكف عن استخدام أفراد الأسرة وسيلة ضغط لإسكات أمل فتحي.

03 إسقاط أي تهم ملفقة ضد أفراد الأسرة ورفع القيود عن سفرهم وأموالهم وعملهم.

04 الالتزام بإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي يحظر الانتقام من أسر المدافعين.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/amal-fathy/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
الاحتجاز التعسفي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9
تجريم التضامن	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 21 و22 إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 5
المساس بالشرف والسمعة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 17 إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
انتهاك حرية الصحافة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19
الحبس الاحتياطي المطوّل	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)
الانتقام من ذوي الشخص	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12
المحاكمة غير العادلة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

9 مايو/أيار 2018

نشاط المدافع أو المدافعة

نشر مقطع فيديو على فيسبوك

نشرت أمل فتحي مقطع فيديو على فيسبوك تنتقد فيه تقاعس الحكومة المصرية عن حماية النساء من التحرش الجنسي، وتصف تدهور الأوضاع المعيشية.

11 مايو/أيار 2018

اعتقال

الاعتقال والحبس الاحتياطي

اعتقلت قوات الأمن أمل فتحي وأودعتها الحبس الاحتياطي. وفتحت السلطات قضيتين جنائيتين ضدها: القضية رقم 7991 لسنة 2018 بتهمتي نشر أخبار كاذبة والإهانة، والقضية رقم 621 لسنة 2018 بتهم متعلقة بالإرهاب.

13 مايو/أيار 2018

تجديد الحبس الاحتياطي

الأمر بحبسها في قضية الإرهاب

أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبسها في القضية رقم 621 لسنة 2018 بتهم إرهاب.

19 يونيو/حزيران 2018

سياق

الأمر بالإفراج بكفالة ثم تعطيله

أمرت محكمة جنح مستأنف حلوان بالإفراج عنها بكفالة، فاستأنفت النيابة وبقيت محتجزة.

29 سبتمبر/أيلول 2018

إدانة

الحكم بالسجن سنتين في القضية رقم 7991

قضت محكمة جنح المعادي بسجن أمل فتحي سنتين وتغريمها 10,000 جنيه مصري بتهم نشر أخبار كاذبة وحيازة مواد خادشة للحياء وإهانة الدولة.

30 سبتمبر/أيلول 2018

الطعن على الحكم

الطعن على الحكم ودفع الكفالة

طعنت أمل فتحي على الحكم ودفعت كفالة قدرها 20,000 جنيه مصري، لكنها ظلت محتجزة على ذمة قضية الإرهاب الموازية (القضية رقم 621 لسنة 2018).

27 ديسمبر/كانون الأول 2018

إفراج مشروط

إفراج مشروط في القضية رقم 621

أفرج عن أمل فتحي إفراجًا مشروطًا في القضية رقم 621 لسنة 2018، مع بقاء تهم الإرهاب قائمة، ومنها الانضمام إلى جماعة إرهابية واستخدام الإنترنت للدعوة إلى الإرهاب.

30 ديسمبر/كانون الأول 2018

الطعن: تأييد الحكم

رفض الاستئناف وتأييد الحكم

رفضت محكمة استئناف القاهرة استئناف أمل فتحي في القضية رقم 7991 وأيّدت الحكم بسجنها سنتين.

10 فبراير/شباط 2019

سياق

تخفيف التدابير الاحترازية

خُففت التدابير الاحترازية المفروضة عليها للسماح بزيارات طبية، مع استمرار إلزامها بالحضور إلى الشرطة مرتين أسبوعيًا.

14 مارس/آذار 2020

سياق

رفع جميع التدابير الاحترازية

رفعت نيابة أمن الدولة العليا جميع التدابير الاحترازية المفروضة عليها في القضية رقم 621 لسنة 2018، دون أن يُعلن عن إغلاق القضية نفسها.

11 يناير/كانون الثاني 2022

حكم بات

محكمة النقض تجعل الحكم باتًا

أيّدت محكمة النقض إدانتها، وأصبح الحكم باتًا.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

أمل فتحي مدافعة عن حقوق النساء عُرفت بتصديها العلني للتحرش الجنسي وانتقادها إخفاق الحكومة المصرية في التصدي للعنف ضد النساء. وتحدثت أيضًا بصراحة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها المصريون العاديون وعن الاحتجاز التعسفي الواسع للناشطين والمنتقدين. ووضعتها مناصرتها في صدام مباشر مع سلطات الدولة التي جرّمت المعارضة بموجب قوانين مكافحة الإرهاب ونشر الأخبار الكاذبة.

وفتحي متزوجة من محمد لطفي، المدير التنفيذي للمفوضية المصرية للحقوق والحريات، وهي منظمة توثّق الإخفاء القسري والتعذيب في الاحتجاز وغيرهما من الانتهاكات الجسيمة. وتعرّض العاملون في المفوضية وأسرهم لمضايقات قضائية ومراقبة متواصلة انتقامًا من عملهم، ولا سيما توثيقهم في قضايا بارزة منها تعذيب الباحث الإيطالي جوليو ريجيني وقتله عام 2016.

القبض

في 9 مايو/أيار 2018، نشرت أمل فتحي مقطعًا مصوّرًا على حسابها في فيسبوك. وانتقدت فيه الحكومة المصرية لإخفاقها في حماية النساء من التحرش الجنسي، وتحدثت عن التدهور العام في الظروف المعيشية. وبعد يومين، في 11 مايو/أيار 2018، قبضت عليها قوات الأمن وأودعتها الحبس الاحتياطي.

وفتحت السلطات ضدها قضيتين جنائيتين منفصلتين. ووجّهت إليها في الأولى، القضية رقم 7991 لسنة 2018، تهم «نشر أخبار كاذبة تمس الأمن القومي» و«نشر مواد تخدش الحياء العام» و«إهانة الدولة علنًا»، وكلها تتصل بالمقطع المنشور على فيسبوك. وحملت الثانية، القضية رقم 621 لسنة 2018، تهمًا أشد خطورة بكثير: «الانضمام إلى جماعة إرهابية» و«نشر أخبار كاذبة بهدف الإخلال بالأمن العام والإضرار بالمصالح الوطنية» و«استخدام الإنترنت للدعوة إلى ارتكاب أعمال إرهابية». واستندت النيابة في القضية الثانية إلى صلاتها المشتبه بها بحركة شباب 6 أبريل/نيسان وإلى أنشطة زوجها الحقوقية أساسًا لتهم الإرهاب.

الإجراءات القضائية

في 29 سبتمبر/أيلول 2018، حكمت محكمة جنح المعادي على أمل فتحي بالسجن سنتين وغرامة قدرها 10,000 جنيه مصري في القضية رقم 7991. وأجازت لها المحكمة وقف تنفيذ الحكم بدفع كفالة قدرها 20,000 جنيه. واستأنفت الحكم في اليوم التالي ودفعت الكفالة، لكنها ظلت محتجزة على ذمة قضية الإرهاب الموازية.

في 27 ديسمبر/كانون الأول 2018، أفرجت السلطات عن فتحي بشروط في القضية رقم 621. وبعد ثلاثة أيام، في 30 ديسمبر/كانون الأول 2018، رفضت محكمة استئناف القاهرة استئنافها في القضية الأولى وأيّدت الحكم بالسجن سنتين. وظلت تهم الإرهاب الموازية في القضية رقم 621 قائمة دون فصل.

في 11 يناير/كانون الثاني 2022، أيّدت محكمة النقض المصرية إدانتها في القضية رقم 7991، مع تخفيف الحكم إلى السجن سنة واحدة تشمل المدة التي قضتها في الحبس. ولم يُعلن عن إغلاق القضية رقم 621، رغم أن نيابة أمن الدولة العليا رفعت عنها جميع التدابير الاحترازية فيها في 14 مارس/آذار 2020.

السياق ونمط القمع

تندرج استراتيجية القضيتين المستخدمة ضد أمل فتحي ضمن نمط أوسع من المضايقة القضائية التي تستهدف المدافعين المصريين عن حقوق الإنسان. فالسلطات تراكم القضايا الجنائية لتمديد الحبس الاحتياطي إلى أجل غير مسمى، وتعيد تدوير التهم

حين تقترب إحدى القضايا من نهايتها، وتستخدم اتهامات الإرهاب لتبرير الأحكام الطويلة ورفض الكفالة. وتعرّضت المفوضية المصرية للحقوق والحريات والعاملون فيها لاستهداف خاص بسبب توثيقهم التعذيب والإخفاء القسري والقتل في الحجز.

وتوضح ملاحقة فتحي كيف تُجمع جرائم التعبير وتهم الإرهاب لإسكات المنتقدين. فالمقطع المنشور على فيسبوك الذي أدى إلى القبض عليها لم يتضمن أي تحريض على العنف، بل تناول التحرش الجنسي والضائقة الاقتصادية. ومع ذلك لجأت النيابة إلى قوانين الأمن القومي ومكافحة الإرهاب لتبرير احتجازها وإدانتها. وتبرز القضية تقلص المساحة المتاحة للدفاع عن حقوق النساء وتجريم حتى الانتقاد العلني المعتدل في مصر.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing to express grave concern about the campaign of reprisals targeting the family of human rights defender Amal Fathy, women's rights defender and advocate against sexual harassment; outspoken critic of arbitrary detention and government repression. Punishing relatives for the peaceful work of a defender is collective punishment and a violation of international law.

In brief: Women's rights defender sentenced to prison for criticising Egypt's failure to protect women from sexual harassment. Convicted on false-news and insult charges after posting a Facebook video; all precautionary measures in a parallel terrorism case were lifted in March 2020.

I respectfully urge your authorities to:
1. Immediately end all harassment, summons, surveillance, and threats against the family of Amal Fathy in Egypt;
2. Cease the use of family members as leverage to pressure Amal Fathy into silence;
3. Drop any fabricated charges against family members and unblock their travel, financial, and professional rights;
4. Comply with the UN Declaration on Human Rights Defenders, which explicitly prohibits reprisals against the families of defenders.

I will continue to monitor the welfare of Amal Fathy's family in Egypt and will publicly raise concerns at every level until the reprisals stop.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026